الأمم المتحدة S/2011/298

مجلس الأمن

Distr.: General
12 May 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٢٥ (٢٠١٠) الذي مدّد به المجلس ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي الفقرة ٢٠ من هذا القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ تقريرا عن التقدم المحرز في الميدان وعن التقييم المشترك الذي سيجري بالاشتراك مع السلطات الكونغولية فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف المحددة في الفقرة ٦ من القرار. ويتناول هذا التقرير التطورات التي حدثت خلال الفترة بين تاريخ صدور تقريري في ١٧ كانون الثاني/يناير (S/2011/20) و ٥ أيار/مايو ٢٠١١.

ثانيا – التطورات الهامة

٢ – باستثناء مقاطعات أوريونتال وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية في المنطقة الشرقية حيث لا يزال العنف مستمرا، ظلت الحالة العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقرة نسبيا. وكثفت الأنشطة السابقة للانتخابات في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك تسجيل المقترعين واتخاذ اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لإجراءات في هذا الصدد. وصدرت كذلك تعديلات دستورية، شملت تغيير عملية انتخاب الرئيس إلى جولة واحدة. بيد أنه يتوقع أن تؤدي حالات التأخير في تسجيل المقترعين واعتماد القانون الانتخابي الأساسي إلى طرح تحديات مستمرة أمام عملية تنظيم الاقتراع في الموعد المحدد. وعلى الرغم أن فترة الحملة الانتخابية الرسمية لم تبدأ بعد، أعربت الأحزاب المعارضة والمجتمع المدني عن القلق إزاء تعطيل السلطات الوطنية، لا سيما الشرطة، لأنشطتها السياسية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - ولا يزال التقدم المحرز نحو تحييد الجماعات المسلحة الأجنبية والكنغولية في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية تقدما محدودا. وشرعت القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية إعادة هيكلية داخلية في مقاطعتي كيفو، وتكثيف المفاوضات في الوقت نفسه مع بقايا الجماعات المسلحة الكنغولية بشأن إدماجها في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتواصل شن هجمات ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي على أيدي الجماعات المسلحة الأجنبية والكنغولية وعناصر تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي تطور مشجع جرت محاكمات لأفراد تابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية متهمين بانتهاكات حقوق الإنسان في كيفو الجنوبية. وفي مقاطعة أوريونتال، واصل جيش الرب للمقاومة شن الهجمات واختطاف المدنيين.

٤ - وفي حادث مأساوي وقع في ٤ نيسان/أبريل، تحطمت طائرة استأجرتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عند هبوطها في كينشاسا. وقتل جميع ركابها وأفراد طاقمها البالغ عددهم ٣٣ فردا بما في ذلك موظفو البعثة باستثناء راكب واحد، وموظفون يعملون في البرنامج الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتقوم السلطات الكونغولية وخبراء دوليين بالتحقيق في هذا الحادث.

التطورات السياسية الوطنية ومؤسسات الحكومة والبرلمان

٥ - في ٢٠ كانون الثاني/يناير، أصدر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا مشروع القانون بشأن التعديلات الدستورية الذي كانت اعتمدته الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في ١٥ كانون الثاني/يناير. ونصت التعديلات، في جملة أمور، على تغيير نظام الاقتراع في الانتخابات الرئاسية من جولتين إلى جولة واحدة. وفي حين أن الجمعية الوطنية اعتمدت التغييرات طبقا لمتطلبات الدستور، أعربت أحزاب المعارضة عن القلق إزاء انعدام النقاش العام الذي يجب أن يكون مصاحبا لعملية الاعتماد. ولاحظت الأحزاب أيضا أن جولة اقتراع واحدة يمكن أن تؤثر في الشرعية الشعبية للنتائج لأنه يصبح من الممكن انتخاب رئيس بأقل من ٥٠ في المائة من أصوات الشعب.

٦ - وفي ١٥ شباط/فبراير، كرر زعيم الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، إيثيان تشيسيكدي، كرر تأكيد نيته الترشح لمنصب الرئاسة. وأعلن هو وزعيم الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، فيتال كاميرهي، أعلنا أنهما كانا تقابلا في ٢٠ و ٢٣ شباط/فبراير لمناقشة مسائل منها الخيارات المتعلقة بتقديم مرشح وحيد لأحزاب المعارضة الكبيرة في الانتخابات الرئاسية. وفي ٨ آذار/مارس، طرد الرئيس كابيلا فرانسوا جوزيف موبوتو

إنزانغا، نائب رئيس الوزراء لشؤون العمالة والشؤون الاجتماعية الذي هو أيضا رئيس اتحاد الديمقراطيين أنصار موبوتو، وهو حزب مرتبط بالتحالف من أجل الأغلبية البرلمانية، طرده من منصبه الوزاري بسبب ''تغيبه غير المبرر'' لمدة ثلاثة أشهر خارج البلد.

٧ - واتسمت فترة الحملة السابقة للانتخابات بتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان بدوافع سياسية. ومنذ كانون الثاني/يناير، وثقت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما يزيد عن ١٠٠ حادث استهدفت أعضاء المعارضة السياسية و مؤيديها وصحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان. ومن هذه الحوادث ما أبلغ عنه الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي من حالات تتعلق بفرض قيود على أنشطتهما السياسية، شملت اعتقالات وممارسة عناصر الأمن الوطني للعنف ضد مؤيديهما.

٨ - وفي ١ نيسان/أبريل تم اعتماد ميثاق أُنشئ بموجبه برنامج سياسي جديد حل محل التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية مع الأغلبية الرئاسية. ووفقا لتنظيم الأغلبية الرئاسية، فإن الهدف من الميثاق هو تعزيز الائتلاف بين الأحزاب السياسية التي كانت انضمت إلى التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية قبل الانتخابات العامة. ووقّعت الأحزاب السياسية التي كانت شكلت تحالف من أجل الأغلبية الرئاسية على الميثاق في ٥ نيسان/أبريل باستثناء التحالف من أجل التجديد في الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/ حركة التحرر.

٩ - وفيما يتعلق بالمؤسسات الانتخابية في البلد، تم تنصيب اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة برئاسة القس دانيال انغوي مولوندا. وفي الفترة ما بين ٢٤ آذار/مارس و ٢ نيسان/أبريل، اجتمعت اللجنة الانتخابية في لومومباشي لمناقشة التحضيرات الانتخابية والجدول الزمني للانتخابات. وفي وقت لاحق، شرعت اللجنة في إجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية والجماعات الدينية وسائر أصحاب المصلحة بما في ذلك الشركاء الدوليون بهدف تعزيز الحوار. وبدعم من البعثة، دعت اللجنة الانتخابية إلى عقد ندوة في كينشاسا يومي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل حضرها تنظيم الأغلبية الرئاسية والأحزاب السياسية المعارضة، وكذلك ممثلين لقوات الأمن الوطنية، والمجتمع المدني، والزعماء الدينيين ووسائط الإعلام الوطنية. وخلال الاجتماع، أكدت الأحزاب المعارضة على ضرورة احترام المواعيد الدستورية فيما يتعلق بتوقيت الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الوطنية. واتفق المشاركون أيضا على ضرورة تحديث مدونة السلوك المتعلقة بالأحزاب السياسية. وفي

٣٠ نيسان/أبريل، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أن الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الوطنية ستُعقد معا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠ - وعاد البرلمان إلى الانعقاد رسميا في ١٥ آذار/مارس على الرغم من عدم اكتمال النصاب الضروري لبدء عمله إلى غاية نيسان/أبريل. وفي ١١ نيسان/أبريل، شرعت الجمعية الوطنية في مناقشة مشروع قانون انتخابي ينظم الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الوطنية وعلى مستوى القطاعات والانتخابات المحلية. ومن بين بنود جدول الأعمال الأخرى التي نظر فيها البرلمان قيام لجنة برلمانية بموائمة مشروع القوانين الأساسية بشأن إصلاح الشرطة والجيش. وتم تقديم نسخة منقحة من القانون الأساسي القاضي بإنشاء المحكمة الدستورية ليصادق عليه الرئيس.

١١ - وفي غضون ذلك، وفي ٢٧ شباط/فبراير، شنّ رجال مسلحون مجهولو الهوية هجوما على المقر الرئاسي في كينشاسا وعلى معسكر كوكولو التابع للقوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قُتل فيه ثمانية عناصر تابعين للقوات المسلحة و ١٧ عنصرا من المعتدين. وفي ٧ آذار/مارس، أعلنت الشرطة الوطنية أن ١٢٦ شخصا اعتُقلوا في إطار هذه الحوادث.

مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وماني‌يما وكاتنغا

١٢ - وإذ تواصلت العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة تخلل الحالة الأمنية في مقاطعتي كيفو هجمات ضد المدنيين شملت أعمال عنف جنسي وابتزاز ونهب ارتكبتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المسلحة الكونغولية. ولا تزال التقارير تتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان، ارتبط العديد منها بعناصر غير مدربة انضمت إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والجماعات المسلحة. وفي كيفو الشمالية ستبدأ محاكمة الضالعين في عمليات الاغتصاب الجماعي وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى من العناصر التابعة لتحالف الجماعات المسلحة على امتداد محور كيبوا - مبوفيكس في إقليم واليكالي في الفترة ما بين ٣٠ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠ (انظر الفقرة ٤١). وفي كيفو الجنوبية، وبناء على طلب الحاكم، قامت البعثة في ٢٤ آذار/مارس بنقل سبعة عناصر من الذين انضموا إلى القوات المسلحة من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب سابقا من سجن بوكابو المركزي إلى السجن العسكري في إندولو في كينشاسا. ومن هذه العناصر الملازم المقدم موتواري كيبيبي وآخرون ضالعين في عمليات الاغتصاب الجماعي المرتكبة في قرية فيزي في ١ و ٢ كانون الثاني/يناير (انظر الفقرة ٤٢). وتم نقل السجناء بناء على تقارير موثوقة تفيد ببذل محاولة لتحريرهم من السجن في بوكافو.

١٣ - وفي كانون الثاني/يناير، شرعت الوحدات التابعة للقوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الانسحاب لغرض التدريب وإعادة النشر على إثر إعلان القوات المسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ عن إعادة هيكلة تواجدها في كيفو الشمالية وفي كيفو الجنوبية. ووفقا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سيجري تشكيل عدد من الأفواج المكونة من ٢٠٠ ١ عنصر لكل فوج. وأدت عمليات الانسحاب إلى زيادة تدهور الحالة الأمنية في أجزاء من إقليم روتشورو ومنتزه فيرونغا الوطني في كيفو الشمالية. وتزامن انسحاب الوحدات التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إقليم أوفيرا ومنطقة أوبواري في إقليم فيزي في كيفو الجنوبية ازدياد نشاط العناصر التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والمايي مايي ياكوتونبا وقوات التحرير الوطنية البوروندية.

١٤ - وإجمالا، تقلص عدد العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمدعومة من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي الفترة ما بين ٦ و ١٥ شباط/فبراير، دعمت البعثة عملية القوات المسلحة مابيما مابيا (الفجر الجديد) في منطقة كايابايونغا في كيفو الشمالية التي كان الهدف منها ردع نشاط الجماعات المسلحة وتعزيز حماية المدنيين. ونفذت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا عددا من العمليات من جانب واحد ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات الأوغندية الديمقراطية المتحالفة المتمركزة في إقليم بيني، كيفو الشمالية، وبقايا الجماعة المسلحة الكونغولية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ولا تزال عملية أماني ليو (السلام اليوم) تشكل إطارا لدعم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لعمليات القوات المسلحة فيها. وأدى الضغط القضائي والعسكري، إلى جانب ازدياد عدد الفارين من الجندية، ومشاركة ''ضباط'' القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين والإدماج التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة، أدى كل ذلك إلى زيادة إضعاف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. بيد أن هذه القوات واصلت عمليات التجنيد، وبناء تحالفات غير متماسكة بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المسلحة الكونغولية، أشارت إليها التقارير، بما في ذلك بهدف تعزيز الرقابة على أنشطة التعدين. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير قامت السلطات الفرنسية بنقل الأمين التنفيذي السابق للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، كاليكستي امباروشيمانا، إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٩.

١٥ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أصدر الرئيس كابيلا مرسوما بشأن إعادة توزيع الرتب ضمن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشمل ذلك العناصر التابعة

للجماعات المسلحة المدمجة حديثا في القوات المسلحة. وكان المرسوم دافعا للمزيد من التطورات فيما يتعلق بإدماج الجماعات المسلحة الكونغولية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كيفو الشمالية، وعلى إثر استسلام ما يزيد عن ٤٠٠ عنصر من العناصر الماي ماي كيفوافوا في هومبو من منطقة كاليهي في كيفو الجنوبية في ٢٧ كانون الثاني/يناير، بُذلت جهود من أجل ضمان إدماج هذه الجماعة في القوات المسلحة. وبناء على طلب تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة، دعمت بعثة منظمة الأمم المتحدة جهود هذا التحالف من أجل الاندماج في القوات المسلحة. ولا تزال المناقشات بشأن هذه المسألة جارية.

١٦ - وفي كيفو الجنوبية، تم التوصل إلى اتفاقات للاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع القوات الجمهورية الاتحادية ومايي مايي كابوبو في شباط/فبراير وآذار/مارس على التوالي. ونتيجة لذلك، تم إدماج قرابة ٥٠٠ مقاتل من القوات الجمهورية الاتحادية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وظلت عناصر قوات الجمهورية الاتحادية السابقة متمركزة في مرتفعات مينيمبوي، منطقة عملياتها السابقة، كشرط في اتفاق الانضمام. وفي ٢١ آذار/مارس استسلم في منطقة مويغا ٥١٤ عنصرا تابعا لمايي مايي كابوبو تم إدماج ٣٦٨ منهم مباشرة في القوات المسلحة. وشملت شروط إدماجهم تشكيل لواء يضم عناصر المايي مايي كابوبو فقط.

١٧ - ورغم هذه التطورات، لا تزال عملية الإدماج هشة كما أُحرز تقدم محدود صوب تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. وواصلت بعض العناصر السابقة من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب المدمَجة في القوات المسلحة رفض بطاقات الهوية التي وزعتها القوات المسلحة متعلِّلة بأن هذه البطاقات لا تبيّن رتبهم الجديدة. كما تم الإبلاغ عن حالات فرار جديدة قامت بها بعض العناصر السابقة من المؤتمر الوطني المدمَجة في القوات المسلحة، وعن رفض عناصر من مجموعات مسلحة مدمَجة أن يعاد نشرها. وإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك هياكل إدارية موازية أنشأها المؤتمر الوطني في روتشورو ولا سيما في إقليم واليكالي في كيفو الشمالية. وفي ٢٥ شباط/فبراير، قُتل زعيم الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو إيمانويل نسينغيومفا على أيدي عناصر مجهولة الهوية.

١٨ - وفي ظل هذه الظروف، ازدادت حدة التوترات بين مختلف المجموعات العرقية في إقليمي روتشورو وماسيسي وتفاقمت بسبب التنافس على الأرض في سياق العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا والاستعدادات للانتخابات. وفي ١٠ آذار/مارس، رُفع الحظر على أنشطة التعدين الحرفي في مقاطعتي كيفو ومانييما (انظر الفقرة ٥٠).

المقاطعة الشرقية

١٩ - في منطقتي أويلي العليا والسفلى، ازداد عدد الهجمات المنسوبة إلى جيش الرب للمقاومة، واستهدفت المناطق السكانية، وفي بعض الأحيان، القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما ارتفعت وتيرة الاعتداءات التي استهدفت جماعة رعاة مبوروروو، وأكدت بعثات أوفدها فريق الحماية المشترك التابع للبعثة في آذار/مارس صحة البلاغات عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة ونهب للماشية وعنف جنسي وانتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان استهدفت رعاة مبوروروو.

٢٠ - وفي حين تواصلت عملية روديا الثانية والعمليات العسكرية التي نفذتها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من البعثة، عددا من العمليات العسكرية ردا على الهجمات التي وقعت في منطقتي فاراجي وبامانغانا، ومن بينها عملية اختطاف ٣٨ مدنيا من بامانغانا في ٢٤ شباط/فبراير التي تم الإبلاغ عنها. وتم تنفيذ عملية عين النسر في منطقة فاراجي الواقعة في أويلي العليا بين ٢١ و ٢٦ شباط/فبراير، ونُفّذت عمليتا بامانغانا الأولى وبامانغانا الثانية في منطقة بامانغانا، الواقعة على الحدود مع منطقتي أويلي العليا والسفلى، بين ٢ و ٨ آذار/مارس، و ٢٥ و ٣١ آذار/مارس على التوالي. وإضافة إلى ذلك، شنت البعثة بين ٢٣ و ٢٧ نيسان/أبريل عملية درع عيد الفصح في منطقة دوروما بعد تلقيها بلاغات عن هجمتين نفذهما جيش الرب للمقاومة في هذه المنطقة. وكانت هذه العمليات تهدف إلى تعزيز حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. كما أكملت البعثة إصلاح الطريق التي تربط بين دونغو ودورو وواصلت الأشغال في الطريق التي تربط بين دونغو وفاراجي.

٢١ - وفي ١٧ آذار/مارس، اجتمع وزيرا دفاع جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا في كاسيسي، بأوغندا، لاستعراض التقدم المحرز في العمليات ضد جيش الرب للمقاومة وتحالف القوى الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما حضر الاجتماع ممثلي الخاص وقائد القوة. ودعا الوزيران إلى تحسين التنسيق وزيادة التعاون للتصدي لجيش الرب للمقاومة وتحالف القوى الديمقراطية وأوصيا بعقد اجتماع قمة بين البلدين لتقديم المزيد من التوجيهات الاستراتيجية بشأن هذه المسائل. وفي إطار متابعة هذا الاجتماع، شرعت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر نيسان/أبريل، بدعم من البعثة، في نشر كتيبة إضافية في منطقتي أويلي العليا والسفلى أكملت مؤخرا التدريبات التي نظمتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وبين ٢٠ و ٢٤ آذار/مارس، أدت بعثة خبراء مشتركة من الاتحاد

الأفريقي تضم ممثلين عن مفوضية الاتحاد الأفريقي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأوغندا زيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار بعثة تقييم تقني إلى البلدان المتضررة من أعمال جيش الرب للمقاومة وذلك في سياق متابعة التوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزاري الإقليمي الذي انعقد في بانغي، يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بشأن مسألة جيش الرب للمقاومة.

٢٢ - وفي منطقة إيتوري، نفذت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بين ٢٨ شباط/فبراير و ٢٥ آذار/مارس، بدعم من البعثة، عملية بوكيلا يا نكويي (مطاردة الفهد) التي تهدف إلى تحييد الميليشيات التي لا تزال نشيطة في جنوب إقليم إيرومو.

مقاطعة إكواتور

٢٣ - في ٢٦ شباط/فبراير، حضر ممثلون عن جماعتي آنيلي ومونزايا حفلا مشتركا في منطقة مونزايا للاحتفال بنهاية النزاع بين الجماعتين، الذي اندلع في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وحظي هذا الاحتفال بدعم البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة والسلطات الإقليمية والمحلية وكذلك المنظمات غير الحكومية المحلية.

الوضع الإنساني

٢٤ - لا يزال هناك في جمهورية الكونغو الديمقراطية مشردون يبلغ عددهم حسب التقديرات ١,٧٣٨ مليون شخص من بينهم ١,٢٥ مليون شخص في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية و ٠٠٠ ٤٣٧ شخص في مقاطعة أوريونتال. وساهم استمرار انعدام الأمن في تشريد عدد إضافي من الأشخاص يبلغ حوالي ٥٠٠ ٩٦ شخص في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وشمال كاتانغا و ٠٠٠ ٣٣ مشرد في أويلي في مقاطعة أوريونتال. وفي غضون ذلك، عاد ٧٤٠ ٣٣ مشردا إلى مناطقهم الأصلية. وتم تعليق الأنشطة الإنسانية في عدة مناطق في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية بسبب انعدام الأمن والهجمات التي استهدفت العاملين في المجال الإنساني. وفي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، سُجّلت ٤٧ حادثة (٣٠ و ١٧ تباعا) منذ كانون الثاني/يناير.

٢٥ - وأثناء زيارة قامت بها وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٧ إلى ١٠ آذار/مارس، تحادثت مع المسؤولين الحكوميين بشأن ضرورة تعزيز حماية المدنيين في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وفي المقاطعة الشرقية، إلى جانب تزايد الحوادث الأمنية التي تضرر منها العاملون في المجال الإنساني.

٢٦ - واجتاح جمهورية الكونغو الديمقراطية وباء شلل الأطفال ووباء الحصبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبين ٢٣ و ٢٥ آذار/مارس، وتلقى ثمانية ملايين شخص لقاحات ضد شلل الأطفال في كينشاسا، وهي المنطقة الأكثر تضررا من هذا الوباء. ومن المقرر القيام بحملات تطعيم في أيار/مايو في المقاطعات المتضررة المتبقية ومن بينها كونغو السفلى وكاساي الغربية وباندوندو. وقد تعرضت مقاطعات كاتانغا وكاساي الشرقية وكيفو الجنوبية ومانييما إلى وباء الحصبة، الذي أدى إلى وفاة ١٠٧ أشخاص. وتنظّم السلطات الصحية في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا حملة لمواجهة هذه الحالة الطارئة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لمعالجة هذا الوباء واحتوائه. وفي آذار/مارس، تفشى وباء الكوليرا أيضا في كيسانغاني مما أسفر عن وفاة ٧٨ شخصا.

الحالة الاقتصادية

٢٧ - في ١ آذار/مارس، أثنى صندوق النقد الدولي على الأداء القوي للاقتصاد الكلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٠، حيث سجّل معدل نمو بنسبة ٧,٢ في المائة ومعدل تضخم سنوي بنسبة ٩,٨ في المائة. ودعا الصندوق إلى مواصلة التحلي باليقظة نظرا للانتخابات العامة المزمع إجراؤها وارتفاع أسعار الأغذية والوقود التي يُرجّح أن تضغط على الاقتصاد الكونغولي.

التطورات الإقليمية

٢٨ - تواصل توطيد العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة في منطقة البحيرات الكبرى. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، اعتمد وزراء دفاع بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا مشروع بروتوكول الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى للدفاع والأمن المشترك. وينص مشروع البروتوكول على إنشاء آليات مشتركة لمراقبة الحدود وعلى اتفاق لإيقاف المقاتلين من الجماعات المسلحة الفارين عبر الحدود. وفي ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل، اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية في غيسيني، رواندا، للتحضير لاجتماع قمة رؤساء دول الجماعة المقرر عقدها والتي سيتم خلالها توقيع مشروع البروتوكول. وفي ٩ آذار/مارس، انعقدت، بشكل مستقل، القمة الثالثة لأعضاء برلمانات دول الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، في غيسيني، رواندا.

٢٩ - وفي ٢٥ آذار/مارس، استدعت جمهورية الكونغو الديمقراطية سفيرها لدى جمهورية الكونغو بسبب عدم إحراز تقدم في ما يخص إعادة اللواء فوستين مونيني إلى الوطن، حسب

بعض المزاعم. وكانت المحكمة العسكرية في ماتادي قد أصدرت حكما بالسجن مدى الحياة في ٤ آذار/مارس ضد اللواء مونيني وضد مانغباما لبيسي أودجاني، زعيم تمرد جماعة آنيلي في مقاطعة إكواتور. وفي ١٥ نيسان/أبريل، التقى الرئيس جوزيف كابيلا، في كينشاسا، الرئيس دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو.

٣٠ - وأبلغت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طرد حوالي ١٠٠ ٢ مواطن كونغولي إضافي من أنغولا منذ كانون الثاني/يناير. وفي ١٧ شباط/فبراير، تحادث أدولف لومانو، نائب رئيس الوزراء المكلف بالشؤون الداخلية والأمن، مع نظرائه في أنغولا بشأن الوضع في لواندا. وبعد زيارة أدتها مارغوت والستروم، ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، إلى أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أدلت ببيان في ١٦ آذار/مارس يدعو كلا البلدين إلى التحقيق في المزاعم بشأن اعتداءات العنف الجنسي التي حدثت في سياق عمليات الطرد واتخاذ إجراءات عملية لمنع وقوع هذه الجرائم. وفي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس، أثناء الاجتماع الثلاثي الثالث بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الذي عُقد في لواندا، تم الاتفاق على إنشاء فريق عامل لمناقشة عودة حوالي ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ أنغولي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا - التقدم الذي أحرزته البعثة في تنفيذ الولاية

حماية المدنيين

٣١ - أحرزت البعثة المزيد من التقدم على مستوى تنفيذ تدابير محددة لتعزيز جهودها في مجال الحماية. وتوشك المرحلة الأولى من إنشاء شبكات الإشعار الخاصة بالجماعات المحلية، التي تقيم شبكات اتصال بين الجماعات المعرضة للخطر وقواعد عمليات السرايا وقواعد العمليات المؤقتة التابعة للبعثة عن طريق الهواتف المحمولة، على الانتهاء. وانطلقت الأشغال لإقامة ٢١ شبكة من أصل ٢٥ شبكة تغطي احتياجات ٢٠٠ جماعة محلية في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية، دخلت ١١ منها طور التشغيل. وتكمّل هذه الشبكات أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات التردد العالي التي وزعها الشركاء الآخرون. وأطلقت البعثة استعراضا للمرحلة الأولى لضمان معالجة الشواغل المتعلقة بحماية جهات الاتصال على مستوى الجماعات المحلية في مرحلة لاحقة.

٣٢ - وأُدخِلت تحسينات أيضا على آليات التنسيق المعنية بتحسين حماية المدنيين. وتم إشراك شركاء البعثة في المجال الإنساني بشكل تام في فريق الإدارة العليا المعني بالحماية

وفي الأفرقة العاملة المعنية بالحماية على مستوى المقاطعات. وإضافة إلى ذلك، ازدادت مشاركة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في بعثات فريق الحماية المشترك، التي نُفذت منها ١٠ بعثات منذ كانون الثاني/يناير. كما اتُّخِذت إجراءات لتحسين متابعة توصيات فريق الحماية المشترك.

التحضيرات للانتخابات

٣٣ - واصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي والتقني للتحضيرات للانتخابات. وقد اكتملت عملية تسجيل الناخبين، الهادفة إلى تحديث قائمة الناخبين، في مانييما في ١٧ شباط/فبراير، وبدأت في المقاطعات الثماني المتبقية، باستثناء كينشاسا. وفي ٩ آذار/مارس، أُطلقت عملية التسجيل في كاتانغا وكاساي الغربية، وبين ٢ و ٦ نيسان/أبريل في مقاطعتي كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية والمقاطعة الشرقية ومقاطعة إكواتور وباندوندو وكاساي الشرقية. وبينما كان يُفترض إكمال عملية تسجيل الناخبين في كافة المقاطعات في غضون ٩٠ يوما، فإن نقص المعدات، والتحديات اللوجستية والأمنية، أدت إلى تأخير عمل عدد من مراكز التسجيل، ولا سيما في مقاطعة كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وفي المقاطعة الشرقية.

٣٤ - وأكملت البعثة توزيع زهاء ٦٢٨ ١ طنا من مواد تسجيل الناخبين على ١٣ مركزا رئيسيا و ٢١٠ مراكز فرعية في جميع أنحاء البلد. كما اشترت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ٥٠٠ ١ أداة إضافية من أدوات تسجيل الناخبين لاستخدامها في كينشاسا، ولاستبدال الأدوات البالية عند الاقتضاء. وإضافة إلى ذلك، أعدت البعثة خطة تتطلب رصد المزيد من الموارد تتعلق بالدعم اللوجستي الذي ستقدمه للانتخابات بما في ذلك دعم النقل الجوي والبري وتكاليف الشحن والتخزين.

٣٥ - وبهدف مساعدة السلطات الكونغولية على توفير الأمن أثناء الانتخابات، واصلت الشرطة التابعة للبعثة تدريب ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية في المقاطعات، تدريبا متخصصا، على توفير الأمن أثناء الانتخابات العامة، مع التركيز على جمع المعلومات وحماية مراكز الاقتراع. واستفاد من هذه التدريبات حوالي ٨٠٠ ١ ضابط شرطة، من بينهم ٩٧ امرأة. وإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة دورات تدريبية لرفع مستوى ست وحدات من وحدات شرطة التدخل السريع في كينشاسا. ووافقت حكومة فرنسا، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على تدريب وحدتين إضافتين من وحدات شرطة التدخل السريع وعلى تجهيزها، وستقوم السلطات الكونغولية بتدريب وحدتين أخريين. ومن شأن ذلك أن يتيح قدرات إضافية في مجال الحفاظ على النظام العام

قوامها ١٠ وحدات من وحدات شرطة التدخل السريع أو حوالي ٠٠٠ ٥ فرد من أفراد الشرطة بحلول تشرين الأول/أكتوبر.

تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام

٣٦ - ما زال الوضع الأمني يؤثر على تنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار التي تهدف إلى دعم خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء في المناطق المتأثرة بالحرب. وقد تم تعبئة مبلغ ٢٣٠ مليون دولار تقريبا لتنفيذ الاستراتيجية، أُنفِق حوالي ٦٠ في المائة منه. وفي إطار متابعة اجتماع الشركاء في خطة تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في المناطق المتأثرة بالحرب واستراتيجية الدعم، المعقود في ١٥ شباط/فبراير في غوما وشارك في رئاسته نائب ممثلتي الخاصة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، تم وضع خطة للعمل وتحديد الأولويات فيما يتعلق بأنشطة تحقيق الاستقرار. وقامت البعثة أيضا بتعزيز التنسيق في إطار الخطة والاستراتيجية من خلال تعزيز المشاورات مع الحكومة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء من الجهات المانحة.

٣٧ - وفي إطار خطة تحقيق الاستقرار وإعادة البناء واستراتيجية الدعم، تم تسليم ثمانية مرافق تابعة للدولة إلى السلطات الوطنية، شملت مرافق للشرطة والإدارة في إقليمي ماسيسي وروتشورو في كيفو الشمالية؛ ومرافق للشرطة والإدارة والقضاء في إقليم والونغو في كيفو الجنوبية؛ ومركز تدريب بحري لشرطة الحدود في مقاطعة إيتوري. وقد تم بناء نحو ٦٩ مرفقا في إطار استراتيجية الدعم، ويجري تشييد ٢٥ مرفقا إضافيا. بيد أن هناك شواغل بشأن الملاك الوظيفي لهذه المرافق. ففي بعض الحالات، لا يزال يتعين توظيف قضاة في المرافق القضائية الجديدة، وما زال قوام الأفراد في مفرزات الشرطة في بعض المناطق المستهدفة يقل كثيرا عن العدد المقرر.

٣٨ - واستمرت الحكومة في وضع برنامج توطيد السلام، بدعم مقدم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين. وتتمثل أهداف البرنامج في المساعدة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتمكين الدولة الكونغولية من بسط سلطتها في جميع أنحاء البلد، وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية على التصدي للصدمات التي تنجم عنها أضرار، وإتاحة الفرص الاقتصادية للشباب العاطلين عن العمل وغيرهم من الفئات المعرضة للخطر الشديد، وعلى تحقيق فوائد ملموسة للسلام في المقاطعات الغربية. وقد وُضعت مشاريع برامج لتوطيد السلام في مقاطعات برنامج توطيد السلام السبع، وهي المقاطعة الشرقية، والكونغو السفلي، ومقاطعات باندوندو، وكاتانغا، وإكواتور، وكاساي الغربية، وكاساي الشرقية. وفي ٢٩ آذار/مارس، دعا رئيس الوزراء وتسعة من الوزراء ذوي الصلة إلى عقد اجتماع رفيع

المستوى مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من الجهات المانحة، وذلك لمناقشة الأولويات الوطنية ومشروع ”الجيل الثاني“ من ورقة استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

الدعم المقدم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٩ - واصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي إلى وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المشارِكة في عمليتي أماني ليو، ورووديا الثانية، وعملية الزحف باتجاه الغرب في مقاطعة إكواتور وعملية الحجر الحديدي في المقاطعة الشرقية، وكذا عملية بوكيلا يا نكويي في إيرومو الجنوبية وعملية مابيما موبيا في كيفو الشمالية. ووفقا لسياسة الدعم المشروط، استمرت البعثة في فرز قادة كتائب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لغرض تحديد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك قبل تقديم الدعم اللوجستي وغيره، لرصد توزيع الإمدادات وتنفيذ العمليات، والتوسط لدى السلطات الكونغولية في الحالات التي يثبت فيها ارتكاب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لانتهاكات لحقوق الإنسان. إلا أنه ما زالت هناك تحديات في رصد سلوك وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تتلقى دعما من البعثة على أرض الميدان، وفي تأمين تنقية سلسلة القيادات الأوسع نطاقا من الضباط مصدر المشاكل في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة في كيفو الشمالية. وواصلت البعثة تنقيح ممارساتها وإجراءاتها، ولا سيما من أجل تعزيز الرصد والرقابة لضمان ألا يستفيد من الدعم الذي تقدمه البعثة إلا الكتائب المعتمدة. وواصلت البعثة أيضا الجهود لإذكاء الوعي لدى جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن سياسة الدعم المشروط، وبضرورة احترام حقوق الإنسان.

٤٠ - واستمر تطبيق سياسة الدعم المشروط في جميع العمليات التي تدعمها البعثة. وشرعت البعثة في إجراءات تعليق الدعم المقدم إلى ثلاث كتائب في مقاطعة إكواتور ومقاطعة إيتوري، إذا لم تتخذ القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إجراءات تصحيحية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها عناصر من هذه الكتائب.

حقوق الإنسان

٤١ - اتسمت الفترة قيد الاستعراض باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطني، فضلا عن زيادة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد أحزاب المعارضة وأنصارها. وفي كانون الثاني/يناير

وشباط/فبراير، أُفيد بوقوع حالات اغتصاب لما لا يقل عن ٦٥ شخصا، من بينهم قُصَّر، على يد مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أثناء أربع هجمات نُفِّذَت في بلدة بوالا في إقليم فيزي بكيفو الجنوبية. ولئن أُحرِز بعض التقدم في تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الجنوبية إلى العدالة، ظلت استجابة السلطات القضائية لانتهاكات حقوق الإنسان الجارية في كيفو الشمالية والمقاطعة الشرقية غير كافية. وكما هو مبين في الفقرة ١٢، لم يُحرَز أي تقدم في مسألة الاغتصابات الجماعية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جماعات مسلحة على طول محور كيبوا – مبوفي بإقليم واليكالي في مقاطعة كيفو الشمالية، في الفترة ما بين ٣٠ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠. و ''المقدم'' سادوكي كيكوندا مايلي، وهو قائد سابق في جماعة المايي مايي شيكا، هو المتهم الوحيد المحتجز في غوما. وقد تم تعليق المقابلات التي تُجرى مع الشهود والضحايا في المنطقة بسبب مخاوف متعلقة بالحماية، وذلك بالرغم من الزيادة في قوات البعثة المنتشرة ودورياتها في المنطقة.

٤٢ - وفي كيفو الجنوبية، أُجرِي عدد من المحاكمات لمتهمين في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان من ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢١ شباط/فبراير، حكمت محكمة كيفو الجنوبية العسكرية في بَرَكة على ١١ عنصرا من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من بينهم نائب القائد المسؤول عن العمليات، المقدم كيبيبي موتواري، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، منها الاغتصاب، في يومي ١ و ٢ كانون الثاني/يناير في قرية فيزي. وفي ٩ آذار/مارس، حكمت محكمة كيفو الجنوبية العسكرية في كاليهي على ١١ عنصرا من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من بينهم مقدِّم ورائد ونقيب، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في كاتاسوموا في الفترة ما بين ٢٢ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي ٢٦ آذار/مارس، حكمت محكمة الحاميات العسكرية في والونغو على ١٤ من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لارتكابهم جرائم اغتصاب وأفعال أخرى من العنف الجنسي والسطو المسلح في إقليم والونغو في عدة حوادث منفصلة. وفي كينشاسا، وفي ٢٥ آذار/مارس، بدأت المحكمة العسكرية العليا في محاكمة الفريق أول كاكوافو، أحد الضباط الخمسة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتهمين بانتهاكات حقوق الإنسان الذين أُدرِجَت أسماؤهم على قائمة قدمها وفد من مجلس الأمن إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء زيارة قام بها إلى كينشاسا في عام ٢٠٠٩. وما زالت المحاكمة مستمرة في قضية قتل فلوريبير شيبيا بايزير الناشط في مجال حقوق الإنسان وسائقه فيديل بازانا، في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٤٣ - وما زالت حالة المعارضين السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، في الفترة السابقة للانتخابات العامة، مصدر قلق. وكما ورد في الفقرة ٧، فمنذ كانون الثاني/يناير، سجَّل المكتب المشترك لحقوق الإنسان التابع للبعثة ما يزيد عن ١٠٠ حادث مبلَّغ عنه، وبخاصة في كينشاسا، ومقاطعة مانيما وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية، استهدفت المعارضين السياسيين، وبدرجة أقل، الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وطالت الحوادث في أغلب الأحيان حق الفرد في الحرية والأمن، وحرية التعبير، والحق في التجمع السلمي. وواجه العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان أيضا تهديدات ومضايقات متصلة بأنشطة الدعوة بشأن قضايا حقوق الإنسان والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

٤٤ - وواصل المكتب المشترك لحقوق الإنسان التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت على أيدي الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطني. وقام المكتب المشترك لحقوق الإنسان بتحقيقات في عمليات الاغتصاب الجماعي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي يزعم أن عناصر سابقة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ارتكبتها في قريتي بوشاني وكالامباهيرو بإقليم ماسيسي في مقاطعة كيفو الشمالية، في يومي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتوصَّل المكتب إلى أن ٤٧ امرأة وقعن ضحايا للاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي، وأن ١٢ مدنيا كانوا ضحايا للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وأن شخصين قد اختُطِفا. وقام الجناة أيضا في أعمال نهب واسعة النطاق، من بينها نهب حوالي ١٠٠ منزل.

٤٥ - وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار ٣٦/١٦، الذي أعرب فيه عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحث الحكومة على مضاعفة جهودها لوضع حد على وجه السرعة لجميع انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الجناة للعدالة.

العنف الجنسي

٤٦ - واصلت البعثة تنسيق الدعم المقدم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، التي يجري في إطارها تنفيذ خمسة برامج في مجالات الوقاية والحماية، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتقديم المساعدة المتعددة القطاعات، وإصلاح القطاع الأمني، وجمع البيانات ورسم الخرائط، في مقاطعتي إيتوري وكيفو الجنوبية. وقامت البعثة بمواءمة منهجيات لأغراض جمع وإدارة البيانات فيما يتعلق بقاعدة بيانات جمع المعلومات عن أعمال العنف الجنسي المبلغ عنها في كينشاسا وكيفو الشمالية. ومنذ كانون الثاني/يناير،

قدمت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والشركاء المنفذون لمشاريع في إطار الاستراتيجية الوطنية مساعدات طبية ونفسية واجتماعية واقتصادية إلى ٥٣٨ ١ من ضحايا العنف الجنسي في إيتوري و ١٧٤ ١ ضحية في كيفو الجنوبية.

٤٧ - وخلال زيارة قامت بها ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة ما بين ٢ و ٦ شباط/فبراير، التقت بالرئيس كابيلا ومسؤولين حكوميين آخرين لتعزيز التعاون في تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي وضعت برعاية الأمم المتحدة والتي تدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية.

٤٨ - واستمر المكتب المشترك لحقوق الإنسان في تقديم الدعم لإنشاء وتشغيل عيادات قانونية لمعالجة قضايا العنف الجنسي تتولى إدارتها منظمات غير حكومية محلية، وبدأ تسع من هذه العيادات العمل منذ كانون الثاني/يناير. وفي ٢١ آذار/مارس، بدأ المكتب المشترك لحقوق الإنسان وقوات الشرطة التابعة للبعثة، في شراكة مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في كينشاسا، تدريبا للمدربين مدته شهرين في الكونغو السفلى على تقنيات التحقيق في جرائم العنف الجنسي لفائدة ٥٠ ضابط من ضباط الشرطة القضائية. وفي نيسان/أبريل، بدأت البعثة تدريب ٣٠ مدربا من مدربي الشرطة الوطنية الكونغولية على قضايا العنف الجنسي.

حماية الأطفال

٤٩ - منذ كانون الثاني/يناير، قامت البعثة بتوثيق عملية إخلاء سبيل ٣٧٦ طفلا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة الكونغولية، لا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تم فصل ٣٦ طفلا عن القوات الجمهورية الاتحادية أثناء اندماجها في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يُحرَز أي تقدم بشأن وضع خطة عمل لوقف تجنيد واستخدام الجنود الأطفال عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، و ١٩٢٥ (٢٠١٠). وفي تطور إيجابي أعلن المجلس الأعلى للقضاء، في ١٧ شباط/فبراير، ترشيح ١٢ قاضيا للعمل في محكمة جديدة للنظر في القضايا المتعلقة بالأطفال.

الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

٥٠ - بعد توقف دام ستة أشهر، استؤنفت أنشطة التعدين الحرفي في مقاطعتي كيفو ومقاطعة مانييما في ١٠ آذار/مارس. وفي ١ آذار/مارس، نظمت وزارة التعدين منتدى وطني

اعتُمِدَت فيه عدة ''وثائق التزامات'' تتعلق بإمكانية تتبع المعادن المتداولة تجاريا والتصديق عليها. وتم التوقيع على وثائق الالتزام من قبَل الجهات العاملة في مجال التعدين ذات الصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك محافظو مقاطعتي كيفو ومقاطعة مانيما، وممثلو التعدين الحرفي، وأصحاب التوكيلات التجارية، وتجار المعادن، والمجتمع المدني، وأصحاب حقوق التعدين، والقائمون على النقل، والسلطات المحلية الكونغولية المعنية بالتعدين.

٥١ - وواصلت البعثة جهود التعاون مع وزارة التعدين بجمهورية الكونغو الديمقراطية لتحسين تتبع المعادن في المنطقة الشرقية من البلد من خلال إنشاء وكالات تجارية. وفي هذا الصدد، تم إنجاز بناء ثلاث من أصل خمس وكالات تجارية كان مقررا إقامتها في إيزانغا بإقليم واليكالي وروبايا بإقليم ماسيسي بكيفو الشمالية؛ وموغوغو بإقليم والونغو بكيفو الجنوبية. واتفق أيضا على إنشاء عملية للتحقق بهدف كفالة عدم الاتجار إلا في المعادن ''النظيفة'' في الوكالات التجارية. وستغطي العملية مواقع التعدين في نطاق دائرة شعاعها ٢٥ كيلومترا لكل وكالة. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت وزارة التعدين في إنشاء ''نقاط بيع'' في المناطق الواقعة خارج نطاق الوكالات التجارية. وتم تحديد خمسة مواقع لـ ''نقاط البيع'' في مقاطعة مانييما، ويجري تحديد مواقع إضافية في مقاطعتي كيفو.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥٢ - على الرغم من الانخفاض الطفيف بشكل عام في عدد حالات استسلام أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، فقد زاد عدد ''ضباط'' القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المشاركين في برنامج البعثة المتعلق بنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وفي ٥ كانون الثاني/يناير أعيد ''المقدم'' ديميتري بيزيمانا إلى رواندا، وفي ١٧ شباط/فبراير، استسلم ''المقدم'' موتيما بيسينغيمانا للبعثة. وكان كلاهما من هيكل القيادة العليا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجرى منذ كانون الثاني/يناير، تسريح ٤٤٤ مقاتلا من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بمن فيهم ٢٥٩ روانديا و ١٨٥ كونغوليا. ولا تزال النتائج فيما يتعلق بتحالف القوى الديمقراطية وجيش الرب تتسم بالتواضع، إذ كانت هناك ثماني حالات استسلام أو هروب مقاتلين من الخدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من جيش الرب وحالتين من تحالف القوى الديمقراطية.

٥٣ - وكان من المقرر أن تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تستهدف ٠٠٠ ٤ ممن تبقى من المقاتلين الكونغوليين في ٥ آذار/مارس، إلا أنها قد عُلقت مؤقتا في انتظار لمزيد من المشاورات مع وزارة الدفاع.

دعم إصلاح قطاع الأمن

٥٤ - واصلت البعثة بذل الجهود من أجل تعزيز الحوار الاستراتيجي مع كبار مسؤولي الحكومة والشركاء الدوليين بشأن إصلاح قطاع الأمن، كما شاركت في رئاسة اجتماعات الفريق العامل مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن التقدم المحرز في تنسيق وزيادة الدعم المقدم من الشركاء الدوليين لمبادرات الحكومة إصلاح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال محدودا. وتعمل البعثة مع النظراء الحكوميين على تجميع معلومات بغية وضع خريطة لمؤسسات قطاع الأمن القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من تأجيل العنصر العسكري لهذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة العمل على وضع مصفوفة تبين المبادرات التي تدعم خطط الحكومة لإصلاح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة، ونظامي القضاء والإصلاحيات.

الشرطة

٥٥ - واصل خبراء الشرطة التابعين للبعثة تقديم الدعم إلى الأمانة التنفيذية للجنة التوجيهية المعنية بإصلاح الشرطة، بما في ذلك ما يتعلق بتدريب أفراد خفارات المجتمعات المحلية في كل من ماتادي، وكاناغا، وبوكافو وكينشاسا. وجرى إحصاء لأفراد الشرطة في مقاطعات كينشاسا، وكاتانغا، وكاساي الشرقية والغربية بمشاركة شرطة البعثة كمراقب مستقل. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد المفتش العام المؤقت للشرطة الوطنية الكونغولية خططا لإنشاء هيئة لتنفيذ إصلاح الشرطة الوطنية وضعتها لجنة متابعة إصلاح الشرطة المذكورة سابقا، والتي تنتظر الآن توقيع وزير الداخلية والأمن عليها. وفي ١٠ آذار/مارس أكمل عنصر الشرطة التابع للبعثة التدريب الأساسي لـ ٥٠٠ فرد من عناصر الشرطة المدمجة استمر على مدى ستة أشهر في مركز كابالاتا. وفيما يتعلق بطلب الرئيس كابيلا من البعثة المساعدة على تدريب ٢٠ وحدة من وحدات الشرطة وتزويدها بالمعدات ونشرها في حاميات، فلا يزال التقدم المحرز محدودا بسبب الافتقار إلى الدعم التكميلي من الجهات المانحة لتوفير المعدات الأساسية اللازمة (انظر S/2010/164).

سيادة القانون والإصلاحيات

٥٦ - لا تزال حالة نظامي القضاء والإصلاحيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على القلق، ولا سيما فيما يتعلق باستقلال القضاء، والعدد الكبير للمحتجزين قبل المحاكمة، والحالة المتردية لأماكن الاحتجاز، والهروب المتكرر لأعداد كبيرة من المحتجزين. وشرعت البعثة في اقتناء معدات لخلية دعم المحاكمات وتجري حاليا أيضا عملية استقدام الموظفين. ونشرت قدرة الشرطة الدائمة التابعة للأمم المتحدة موظفين للمساعدة على وضع إجراءات تشغيلية موحدة للعمليات والإجراءات المشتركة بين خلية دعم المحاكمات ومسؤولي الحكومة. ولا يزال مشروع برنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعدد السنوات لدعم العدالة، والذي وُضع بالاشتراك مع كل من وزارة العدل وحقوق الإنسان، والبعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في انتظار موافقة وزير العدل وحقوق الإنسان عليه.

٥٧ - وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لنشر نحو ٠٠٠ ٢ قاضي كونغولي، فقد اضطلع مكتب حقوق الإنسان المشترك بتدريب ٠٠٠ ١ قاض على إعمال الحق في المحاكمة العادلة وقدم دعما إلى المجلس الأعلى للقضاة ومفتشية الدوائر القضائية في مقاطعات كيفو الشمالية، والكونغو السفلى وكينشاسا، بشأن نشر القضاة في مكاتب النيابة العامة المدنية والعسكرية.

٥٨ - وفي ٣ شباط/فبراير، عين وزير العدل وحقوق الإنسان مديرا واحدا للسجون في البلد، مما شكل خطوة هامة في خطة الإصلاح المؤسسي التي اقترحتها البعثة. ويجري حاليا نشر نحو ٥٠٠ ضابط من ضباط السجون في البعثة. وأجرت البعثة عملية تقييم لاحتياجات السجون وعززت الخدمات الاستشارية والتوجيهية والإرشادية المقدمة للمرفق الوطني للسجون. وبالإضافة إلى ذلك، أكملت البعثة إعادة تأهيل الوحدات في السجون في كل من ماتادي، وماكالا، وتشيلا، وبونيا وكاناغا. وقامت البعثة أيضا بتعزيز التجهيزات الأمنية وتوفير الكهرباء والمياه في السجون في كل من كيسانغاني، وبوكافو، وبونيا، وغوما وأرو. وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية في مجال استعراض ملفات السجناء بغية لفت انتباه السلطات القضائية لحالات الاحتجاز السابق للمحاكمة لفترة طويلة، وذلك بهدف الحد من الاكتظاظ في السجون. وجرى، بالتعاون مع شرطة البعثة، تدريب ١٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية على أمن السجون.

عملية التقييم المشترك

٥٩ - واصلت الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراء تقييم للحالة في الميدان وللتقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الواردة في الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن

١٩٩٥ (٢٠١٠). ومنذ بداية العملية في حزيران/يونيه ٢٠١٠، زارت الأفرقة المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة ١٢٤ منطقة وبلدة مرة واحدة على الأقل. وتوفر المواقع، التي جرى اختيارها بصورة مشتركة، عينة تمثيلية للأحوال على أرض الواقع، مع التركيز بوجه خاص على المناطق التي كانت مسرحا للنزاع المسلح وحيثما لا تزال الجماعات المسلحة موجودة. وجرى استعراض مشترك على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد الوطني لنتائج زيارات المواقع، وأسفر الاستعراض عن التوصل إلى فهم مشترك للمعلومات التي جرى جمعها.

٦٠ - وتدل نتائج عملية التقييم على أنه في حين لا تزال هناك تحديات قائمة في مواجهة العنف وتوفير الحماية، في عدة مناطق، فقد حدث تحول في نشاط عناصر الجماعات المسلحة من الهجمات المنظمة والمنسقة إلى الإجرام التقليدي أو أعمال قطع الطرق. وعلى هذا الأساس، جرى تحديد المناطق التي ينبغي مواصلة جهود تقديم المساعدة فيها إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية للتصدي لحالة انعدام الأمن.

٦١ - ويتباين إلى حد كبير مدى وجود وعمل مؤسسات الدولة، والشرطة والجيش الوطني في هذه المناطق. ومع ذلك، فإن الخيط المشترك الذي يربط افتراضيا بين جميع هذه المناطق تمثل في الحاجة الماسة لتأمين موارد كافية لمؤسسات الدولة وقوات الأمن الوطنية من الأعداد الكافية من الأفراد المدربين تدريبا كافيا ومن المعدات، فضلا عن الدعم اللوجستي والهياكل الأساسية اللازمة لتقديم خدمات الدولة. ولم يتمكن القائمون بالتقييم من دراسة الأثر المترتب على عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لا تزال مستمرة.

٦٢ - وفيما يتعلق بحماية المدنيين، أكدت عملية التقييم استمرار التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة في المناطق التي تجري فيها العمليات العسكرية، وفي المناطق المعزولة التي يصعب الوصول إليها. وكانت هذه هي الحال بوجه خاص في منطقة انغو، في مقاطعة أويلي السفلى في المحافظة الشرقية؛ وفي إقليم إرومو الجنوبية، في مقاطعة إيتوري؛ ومناطق معينة في أقاليم روتشورو، وماسيسي ووواليكالي في محافظة كيفو الشمالية، والمناطق البعيدة في أقاليم موينغا، ووالونغو، وكاباري، وفيزي وشابوندا في محافظة كيفو الجنوبية. وفي تلك المناطق، وبالرغم من الانخفاض في أعداد الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية، فلا يزال المدنيون هم ضحايا أعمال العنف التي ترتكبها عناصر من الجماعات المسلحة، كما أن الوصول إليها لا يزال صعبا حتى بدعم من البعثة. وأشار التقييم المشترك إلى الانخفاض النسبي في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها عناصر من قوات الأمن في مناطق معينة، وإلى بعض التقدم الذي أحرزته السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تقديم مرتكبي تلك الانتهاكات إلى العدالة بدعم من البعثة.

٦٣ - ولقد اتسمت العملية بكاملها بالتعاون والاتصال الممتازين بين الحكومة والأفرقة التابعة للبعثة. كما أسهمت في تحقيق المزيد من المشاركة البناءة بين الأمم المتحدة والسلطات الكونغولية، وحسنت إلى حد كبير الحوار بين البعثة والحكومة بما يتجاوز نطاق التقييم.

نشر البعثة

٦٤ - عقب سحب أربع طائرات مروحية هجومية وخمس طائرات مروحية متعددة الأغراض في تموز/يوليه ٢٠١٠، أكملت البعثة في نيسان/أبريل إعادة ست طائرات مروحية إضافية متعددة الأغراض إلى الهند. وبعد هذا السحب لم يبق لدى البعثة سوى ١٤ طائرة مروحية من الطائرات المروحية المتعددة الأغراض والطائرات المستخدمة في أعمال المراقبة وأربع طائرات مروحية مقاتلة. وفي ١٧ آذار/مارس، أعلنت حكومة جنوب أفريقيا عن تبرعها بطائرة مروحية متعددة الأغراض لتستخدمها البعثة.

٦٥ - وأكدت حكومة مصر على نشر وحدة من الشرطة المشكلة بحلول تموز/يوليه، والتي ستتخذ من بوكافو، بكيفو الجنوبية، مقرا لها، وفقا للاحتياجات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٨٤٣ (٢٠٠٩).

الآثار المالية

٦٦ - اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ٢٧٥/٦٤، المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ مبلغ ٣٦٥ ١ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد تم تقديم الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلى الجمعية العامة لتنظر فيها خلال الجزء الثاني من دورتها الخامسة والستين المستأنفة.

٦٧ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، بلغت قيمة الاشتراكات المقررة غير المسددة للبعثة ٣٥٣,٣ مليون دولار. وبلغت قيمة مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٥٣٠,١ ١ مليون دولار.

٦٨ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للدول المساهمة بقوات ٢٠,٥ مليون دولار لشهر آذار/مارس ٢٠١١. وقد تم سداد تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة وتكاليف المعدات المملوكة للقوات ووحدات الشرطة المشكلة للفترة الممتدة إلى غاية ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على التوالي وفقا لجدول السداد الربع سنوي.

خامسا – الملاحظات والتوصيات

٦٩ – ولئن أُحرز تقدم بعد تحوّل البلد الذي أُنجز بنجاح في عام ٢٠٠٦، فإن الحالة ما زالت هشّة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهناك عدد من التحدّيات التي ما برحت تعوق الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الدائم في البلد، ومنها الجماعات المسلحة التي لا تزال موجودة في مقاطعتي كيفو والمقاطعة الشرقية؛ وأعمال العنف الخطيرة التي تُرتكب ضد المدنيين؛ ومحدودية التقدم الذي أُحرز على صعيد بناء مؤسسات مهنية وفعّالة تسهر على الأمن القومي وسيادة القانون؛ والتنافس على الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، مما يؤجّج النزاع ويفاقم عدم الاستقرار في ظل انعدام الوجود الفعّال للدولة.

٧٠ – وسيكون إجراء انتخابات عامة شفافة وذات مصداقية في موعدها وفي جو سلمي آمن عاملا حيويا لاكتساب المؤسسات الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية شرعيتها مستقبلا ولضمان توطيد دعائم السلام والاستقرار في البلد. وإنّي أحثّ الأطراف الكونغولية المعنية من مختلف التيارات السياسية على التحاور والعمل معا بروح تعاونية لضمان إجراء الانتخابات العامة في بيئة تسمح بمشاركة الجميع في سلام، وضمان استيفاء الانتخابات للمعايير والقواعد الديمقراطية المعترف بها دوليا.

٧١ – وإنه ليشجعني شروع رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلّة في إجراء مشاورات بخصوص الانتخابات العامة مع طائفة عريضة من الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية، بما فيها الأحزاب السياسية وكيانات المجتمع المدني وقوات الأمن. وبناء على طلب من اللجنة، ساعدت البعثة في تسهيل التحاور بين مختلف الأطراف الكونغولية المعنية. وستساعد هذه المشاورات على بناء الثقة بين الأطراف المعنية، وإنّي أشجع اللجنة على إجرائها على مستوى المقاطعات أيضا. وسيكون انتهاج هذا النهج التشاوري مفيدا أيضا في التعامل مع مسائل من قبيل مسألة الاعتماد المبكّر لمدوّنات القواعد التي ستحكم سلوك اللجنة والأحزاب السياسية، ومسألة القيام في الوقت المناسب باعتماد مراقبي الانتخابات الوطنيين والدوليين الذين سيقومون بدور هام في مراقبة الانتخابات.

٧٢ – وينبغي أن يكون التحضير للانتخابات مصحوباً بنقاش سياسي حرّ وبناء يجرى في سلام. وفي هذا الصدد، فإن ورود بلاغات تفيد بارتكاب تحرّشات وأعمال عنف ضد أعضاء المعارضة ومؤيديهم والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتفيد بضلوع عناصر من قوات الأمن الوطنية في الكثير من هذه الأعمال تشكل مصدر قلق ويلزم أن يرصدها الشركاء الدوليون عن كثب. فأعمال كهذه تشكل انتهاكا لحرية التعبير والتجمّع، وتضعف

قدرة الأحزاب السياسية المستهدفة على تنظيم نفسها وتنفيذ الحملات لخوض الانتخابات العامة. وإنّي أحث السلطات الكونغولية وغيرها من الجهات المعنية على اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لهذه الأعمال التي قد تقوض مصداقية الانتخابات وتزيد من خطر اندلاع العنف. وكذلك أشجّع السلطات الوطنية على مواصلة بذل الجهود في سبيل إتاحة الحيّز السياسي اللازم لقيام كيانات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمرشّحين المحتملين بتنظيم أنفسهم والاضطلاع بأنشطتهم.

٧٣ - وما زال التأخّر في عملية تسجيل الناخبين يشكل تحديا يعوق إجراء الانتخابات في موعدها. فإنجاز تلك العملية شرط مسبق للانتهاء من وضع قائمة الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد على الدوائر، وهو الأمر اللازم لإجراء الانتخابات التشريعية الوطنية. وتجدر الإشادة إلى التقدم المحرز في تسجيل الناخبين في ظل ما يعترض هذه العملية من تحديات كبيرة على الصعد التنفيذي واللوجستي والأمني. غير أنني أحث اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على أن تكفل إنجاز تسجيل الناخبين في الوقت المناسب بأن تعالج على وجه السرعة العقبات التقنية واللوجستية المتبقية.

٧٤ - ومما يؤسف له أنه، كما شهدنا في أماكن أخرى من العالم، قد تترافق الانتخابات مع تزايد العنف قبل عملية الاقتراع وأثناءها وبعدها. وإنّي أحث السلطات الكونغولية على أن تضمن لجميع المرشحين في الانتخابات العامة سلامتهم وحرية حركتهم، وأن تهيئ الظروف الآمنة لإجراء الانتخابات، بما في ذلك تأمين مراكز الاقتراع. وينبغي توفير المعدّات اللازمة لوحدات الشرطة الوطنية التي تلقّت التدريب من البعثة على تأمين الانتخابات، فالبعثة ليست مكلّفة في الوقت الحالي بتوفير مثل هذه المعدات. وإنّي أشجّع الجهات المانحة على توفير هذه المعدات على وجه السرعة، إلى جانب تقديمها الدعم المالي اللازم لبدء تدريب وتجهيز وتمركز وحدات الشرطة وكتائب الشرطة العسكرية الثلاث، وذلك تلبية للطلب الذي قدمته الحكومة في آذار/مارس ٢٠١٠.

٧٥ - وخلال المرحلة المقبلة، ستظل أولويات البعثة مركّزة على حماية المدنيين ودعم عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الرامية إلى تحييد الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية التي ما زالت ناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد واصلت البعثة دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في القيام بعمليات عسكرية وفقا لسياسة المشروطية التي تتبعها البعثة. غير أنه لم يتحقّق سوى قدر محدود من تحسّن القدرة العملياتية للقوات المسلحة كما هو متوخّى في خطة الحكومة لإصلاح الجيش. وفي حين أن إصلاح قوات الأمن من الصلاحيات السيادية للدولة، فإنني أشجع الحكومة

على معالجة المسألة الأصيلة، مسألة تماسك الجيش الوطني، وذلك بطرق منها بناء قوات مسلحة مهنية ومجهّزة بالقدر الكافي من المعدات والإمدادات. وما لم تحقّق هذه الإصلاحات، ستبقى قدرات القوات المسلحة محدودة. وأحث أيضا الدول الأعضاء على زيادة دعمها لتدريب القوات المسلحة وتجهيزها.

٧٦ - ويُحرز تقدّم على صعيد الجهود العسكرية وغير العسكرية التي تُبذل منذ فترة طويلة لمواجهة خطر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ويجب الاستفادة من هذه الجهود ومؤازرتها بطرق منها مواصلة القيام بالعمليات العسكرية واتخاذ الإجراءات القضائية ضد كبار قادة القوات الديمقراطية وبذل الجهود في مجال نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. غير أن اندماج جماعة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيرها من الجماعات المسلّحة الكونغولية في القوات المسلحة ما زال ينطوي على مشاكل لعدم كفاية فرص التدريب المتاحة للعناصر المندمجة، وعدم الانضباط وعدم الاعتراف بسلطات القيادة، والمنازعات الجارية بخصوص الرتب الممنوحة للعناصر المندمجة حديثا. ولذا فإنني أشجع جميع الأطراف المعنية على تحديد التدابير اللازمة لإتمام عملية الاندماج بنجاح واتخاذ هذه التدابير.

٧٧ - ولا يزال يساورني القلق لتصعيد جيش الرب للمقاومة هجماته على المدنيين ولعمليات الاختطاف التي تقوم بها هذه الجماعة المسلحة في المنطقة الحدودية الواقعة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد واصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا عقد الاجتماعات لتحديد أسلوب تصدّيهما لوجود جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنّي أرحب بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والبلدان المتضرّرة من جيش الرب للمقاومة لتحديد استراتيجية منسقة في التعامل مع الجماعات المسلحة وتحسين حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، سيقوم فريق متعدّد التخصّصات من الأمم المتحدة قريبا بزيارة أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان لتقييم ما يمثله جيش الرب للمقاومة من تهديد وتقديم توصيات لتعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في معالجة المشكلة التي يطرحها جيش الرب للمقاومة في المنطقة دون الإقليمية وتحسين تنسيقها. وكذلك سيجتمع هذا الفريق بممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

٧٨ - وما زالت مستويات انعدام الأمن والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان في مقاطعتي كيفو والمقاطعة الشرقية تبعث على الجزع. وإنّي أشجع السلطات الكونغولية على محاسبة المسؤولين عن أعمال الاغتصاب الجماعي والنهب التي ارتُكبت في واليكالي في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٠. وأرحّب بمحاكمة العناصر التابعة للجماعات المسلحة

والقوات المسلحة في كيفو الجنوبية، بمن فيهم الضباط المتّهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. غير أن التصدّي لظاهرة الإفلات من العقاب تتطلب المتابعة المنهجية والمتسقة كلما يتم الإبلاغ عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك بإدخال تحسينات هيكلية على نظم سيادة القانون والمؤسسات الإصلاحية. وفي هذا الصدد، أحث الحكومة على الموافقة على برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعدد السنوات لدعم العدالة الذي أعدّ بالاشتراك مع وزارة العدل وحقوق الإنسان وغيرها من الشركاء، وأحثّها على المضي قدما في تنفيذه.

٧٩ - وما زال يساورني القلق إزاء تضاؤل القدرة المتوافرة للبعثة من طائرات الهليكوبتر بعد إعادة ست طائرات هليكوبتر أخرى إلى بلدها، الهند، في نيسان/أبريل. وأرحب باستعداد حكومة الهند لتمديد مساهمتها في البعثة بأربع طائرات هليكوبتر قتالية، وبتأكيد حكومة جنوب أفريقيا تعهّدها بتزويد البعثة بطائرة هليكوبتر للخدمات العسكرية الإضافية. وأشجّع الدول الأعضاء التي أبدت استعدادا لتزويد البعثة بطائرات هليكوبتر للخدمات العسكرية وطائرات هليكوبتر قتالية إضافية على تأكيد تعهّداتها، وأناشد الدول الأعضاء الأخرى أن تساهم بشكل عاجل بطائرات هليكوبتر عسكرية لكي يُحرز تقدّم صوب سدّ هذه الفجوة الحرجة في قدرات البعثة في أقرب وقت ممكن. وإذا استمرت هذه الفجوة فإن قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها ستضعف.

٨٠ - ويمثل إنجاز مرافق للدولة في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، دعما لبرنامج الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، خطوة هامة نحو تعزيز وجود الدولة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأحثّ السلطات الكونغولية على القيام على وجه السرعة بتزويد هذه المرافق بالقوى العاملة وإدخالها طور التشغيل لكي يُحرز تقدم على صعيد بسط سلطة الدولة. وقد أحرزت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تقدّما في وضع الصيغة النهائية لبرنامج توطيد السلام الخاص بالمقاطعات الغربية. وأرحّب بتولّي الحكومة الدور القيادي بصورة متزايدة في ما يتعلق بتنفيذ برنامج تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار ووضع خطة توطيد السلام، وأشجّع الجهات المانحة على دعم هاتين المبادرتين. وأرحّب أيضا بالخطوات الأولية التي اتخذتها هيئات التعدين الكونغولية لمعالجة مسألة تحديد وتوثيق منشأ المعادن المستخرجة والمتداولة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إثر رفع الحظر عن نشاط التعدين الحرفي.

٨١ - وعلى الصعيد الإقليمي، يمثل التقارب بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي في إطار الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى خطوة هامة.

وسيسهم مشروع بروتوكول الجماعة الدفاعي والأمني، بعد أن يوقّع، في تحقيق مزيد من توطيد دعائم السلام والأمن في المنطقة. وأشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاستمرار في توثيق علاقاتها مع البلدان المجاورة، وعلى مواجهة التحديات العابرة للحدود من خلال التحاور والتعاون. وفي هذا الصدد، أرحب باجتماع القمة الذي عقد بين رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو في ١٥ نيسان/أبريل. وكما دعت ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، أشجّع أيضا جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا على التحقيق في حوادث العنف الجنسي المزعومة في ما يتصل بطرد أشخاص يحملون الجنسية الكونغولية من أنغولا، وأشجّعهما على اتخاذ خطوات عملية لمنع حدوث مثل هذه الجرائم.

٨٢ - وأرحب بالحوار المحسّن الذي جرى بين الأمم المتحدة والسلطات الكونغولية الذي جرى بالاقتران مع عملية التقييم المشتركة. ولم يتبيّن من المراحل الإضافية للعملية أن هناك حاجة في هذه المرحلة لإجراء أي إعادة تشكيل لولاية البعثة أو لانتشارها. ولا تزال البعثة، ومعها فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية الدوليين، على التزامها بدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية لكي تواصل إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف المحدّدة في الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٢٥ (٢٠١٠).

٨٣ - وفي ضوء ما تقدّم، أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا إضافية مع الإبقاء على حجم قوات البعثة العسكرية ووحدة شرطتها في مستواها الحالي المأذون به. وأوصي أيضا بأن تستمر البعثة في تقديم المساعدة اللوجستية والتقنية لإجراء انتخابات ذات مصداقية، وحرة وعادلة وشفافة في موعدها المحدد. وينبغي أن تستمر البعثة في مساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في تشجيع وتيسير التحاور بين جميع الأطراف المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة حماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها وللقيام، وفقا لولايتها الحالية، وشريطة توفير الأصول الكافية من الطيران للتصدي لأعمال العنف التي تشكّل تحدّيا أمام حماية المدنيين خلال فترة الانتخابات. وألاحظ أنه ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية تعتمدها الجمعية العامة حتى تتمكن البعثة من تقديم الدعم المطلوب دون أن يؤثر ذلك على تنفيذ المهام المقررة الجارية الأخرى. وتماشيا مع زيادة تركيز البعثة على تحقيق الاستقرار، ينبغي أن تستمر البعثة أيضا في دعم خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المتأثرة بالحرب من خلال الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري والنظراء الوطنيين على اعتماد وتنفيذ برنامج توطيد السلام الخاص بالمقاطعات الغربية.

٨٤ - وختاما أودّ الإعراب عن تقديري لأفراد البعثة من المدنيين والعسكريين والشرطة الذين يدعمون جهود تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقيادة ممثلي الخاص، روجر ميس. وأودّ أيضا أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة. كما أعرب عن التقدير لفريق الأمم المتحدة القطري والجهات مقدمة المساعدة الإنسانية، وكذلك البلدان المانحة والمنظمات المتعدّدة الأطراف والمنظمات غير الحكومية. وعلى إثر كارثة تحطّم الطائرة في ٤ نيسان/أبريل، أحيّي بكل إجلال من بذلوا أرواحهم الغالية من أجل إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعرب عن خالص العزاء وأعمق المشاعر القلبية لمن فقدوا أحباءهم وزملاءهم وأصدقاءهم.

خريطـــــة

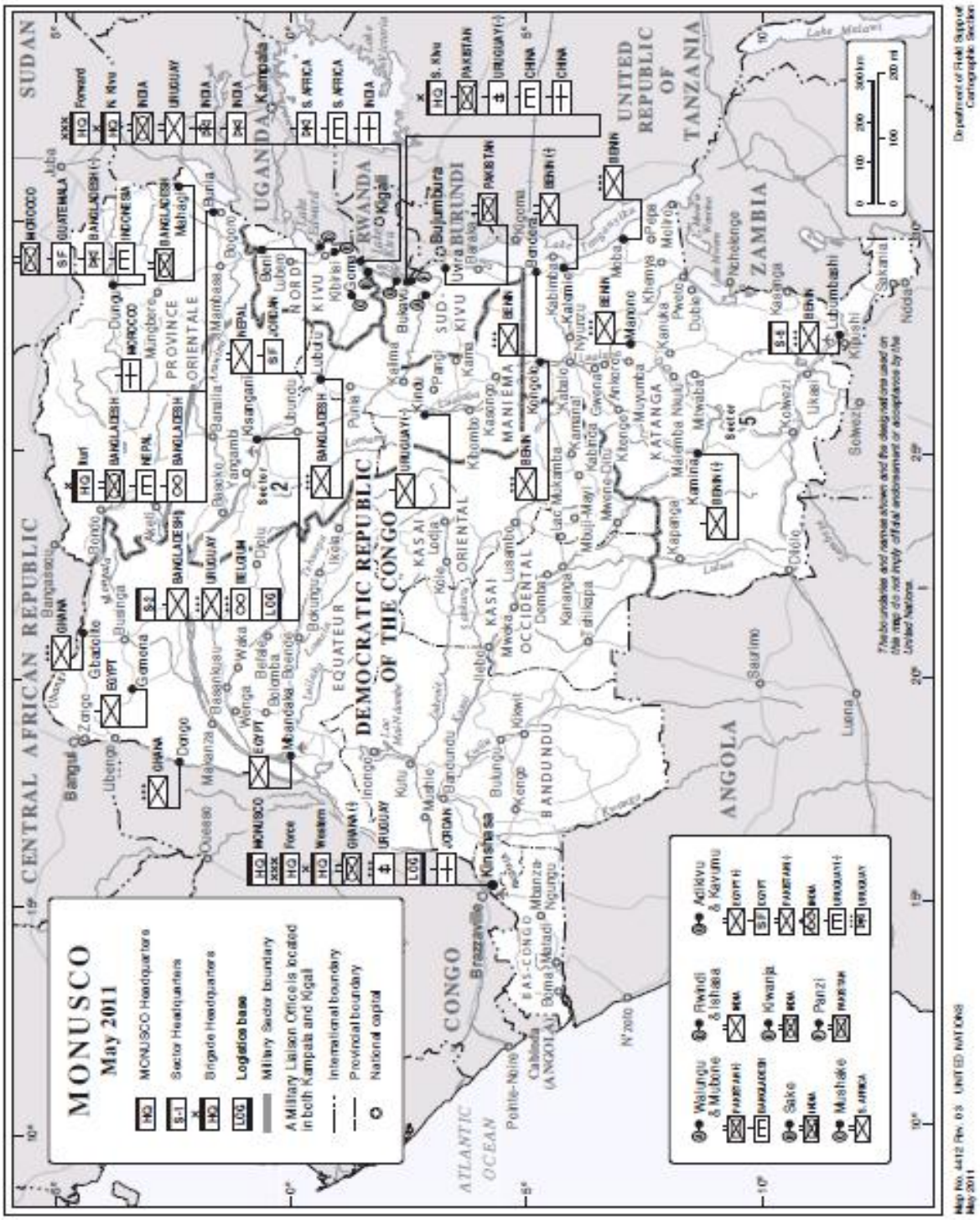
MONUSCO
May 2011
MONUSCO Headquarters
Sector Headquarters
Brigade Headquarters
Logistics base
Military Sector boundary
A Military Liaison Officer is located in both Kampala and Kigali
International boundary
Provincial boundary
National capital
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SUDAN
UGANDA
RWANDA
BURUNDI
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
ZAMBIA
ANGOLA
CONGO
ATLANTIC OCEAN
Kinshasa
Brazzaville
Kampala
Kigali
Bujumbura
Lake Malawi
Department of Field Support
Cartographic Section
Map No. 4412 Rev. 6 S UNITED NATIONS
May 2011